المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/03/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

إدريس اليزمي يعرض في لندن التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان

2/10650

أجرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي بلندن مباحثات مع عدد من الفاعلين السياسيين وقياديين برلمانيين بريطانيين إلى جانب مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية. خلال الزيارة للعاصمة البريطانية خلال يومي الاثنين والثلاثاء.

وشكلت هذه اللقاءات، مناسبة لإدريس اليزمي لاستعراض المنجزات التي حققتها المملكة في مجال الديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الانسان، إلى جانب التعريف بالإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين.

كما تطرقت المباحثات إلى الأوراش التنموية الكبرى بالمغرب وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وكذا مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام من خلال المؤسسات والآليات الدستورية الجديدة.

اعتقال زوجة سلفي متلبسة بتسريب هواتف محمولة بسجن أسفي

2/03/21

نزهة بركاوي

تمكن موظفو مصلحة الزيارة داخل سجن مول البركي بمدينة أسفي، أول أمس الثلاثاء، من ضبط زوجة معتقل سلفي، يقضي عقوبة حبسية مدتها 10 سنوات بتهمة الإرهاب، وهي تحاول تسريب ثلاثة هواتف محمولة إلى داخل السجن غير أن الموظفين المكلفين بالتفتيش تمكنوا من إحباط هذه العملية.

وأكد مصدر مطلع أنه تم، مباشرة بعد ذلك، ربط الاتصال بوكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بأسفي الذي أعطى أوامره إلى عناصر الضابطة القضائية التابعة للدرك الملكي من أجل الانتقال إلى السجن المذكور حيث تم توقيف المعنية، التي وضعت رهن تدابير الحراسة النظرية من أجل استكمال التحقيقات قبل إحالتها على وكيل الملك في حالة اعتقال.

وبالموازاة مع ذلك، زارت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمدينة أسفي سجن مول البركي، حيث استمعت إلى شكايات المعتقلين المرتبطة بالتطبيب، والترحيل، ومسطرة العفو، كما ثمنت إحداث صندوق للشكايات داخل باحة الزيارة، والذي يتواصل من خلاله المندوب العام مع المعتقلين وذويهم، حيث يتم إرسال الشكايات بواسطة البريد العاجل بمعدل مرتين في الأسبوع وتتولى مصلحة داخل مكتب الضبط المركزي بالمندوبية اطلاع التامك، يوميا، على الشكايات وتحرير ردود بخصوصها، حيث اعتبر أعضاء اللجنة الحقوقية بالمدينة إحداث هذا الصندوق إضافة نوعية في اتجاه أنسنة السجون والرقي بظروف الاعتقال.

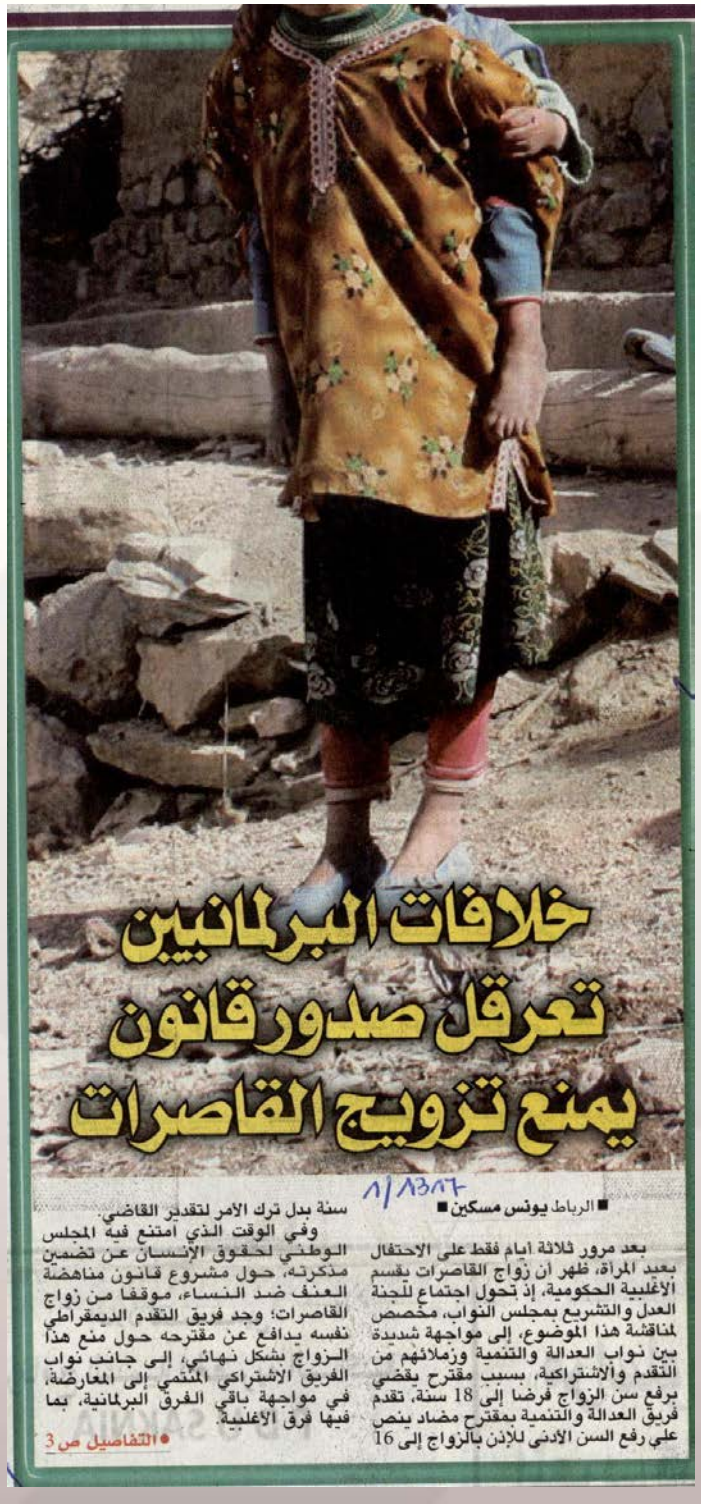

خلافات البرلمانيين تعرقل صدور قانون يمنع تزويج القاصرات

■ الرباط يونس مسكين ■

بعد مرور ثلاثة أيام فقط على الاحتفال بعيد المرأة، ظهر أن زواج القاصرات يقسم الأغلبية الحكومية، إذ تحول اجتماع للجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، مخصص لمناقشة هذا الموضوع، إلى مواجهة شديدة بين نواب العدالة والتنمية وزملائهم من التقدم والاشتراكية، بسبب مقترح يقضي برفع سن الزواج فرضا إلى 18 سنة. تقدم فريق العدالة والتنمية بمقترح مضاد ينص على رفع السن الأدنى للإذن بالزواج إلى 16 سنة بدل ترك الأمر لتقدير القاضي.

وفي الوقت الذي امتنع فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن تضمين مذكرته، حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء، موقفا من زواج القاصرات؛ وجد فريق التقدم الديمقراطي نفسه يدافع عن مقترحه حول منع هذا الزواج بشكل نهائي، إلى جانب نواب الفريق الاشتراكي المنتمي إلى المعارضة، في مواجهة باقي الفرق البرلمانية، بما فيها فرق الأغلبية.

• التفاصيل ص 3

الإسلاميون يقترحون رفع سن أدنى للزواج إلى 16 سنة

«زواج القاصرات» يوسع الهوة بين مكونات الأغلبية

وقفة سابقة ضد زواج القاصرات

■ الرباط ي.م ■

تحوّل اجتماع لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب مساء أول أمس الثلاثاء، لمناقشة مقترح فريق التقدم والديمقراطية القاضي بإحالة مقترح القانون الوارد على مجلس النواب من مجلس المستشارين، في محاولة منه لاستصدار موقف مؤيد لفكرة ترك السن الأدنى للزواج في 18 سنة مع حذف الاستثناءات التي تنص عليها مدونة الأسرة وتسمح بزواج القاصرات؛ إلى مواجهة حامية بين أعضاء اللجنة، وكشف عن عمق الشرخ الذي يضرب مكونات الأغلبية البرلمانية، حيث يواجه رأي برلماني حزب التقدم والاشتراكية، رأيا آخر لفريق العدالة والتنمية، يقضي بتحديد السن الأدنى للإذن بالزواج في 16 سنة بدل ترك الأمر لتقدير القاضي، ويشهر الإسلاميون في مقابل مقترح حلفائهم اليساريين، ورقة استشارة المجلس العلمي الأعلى لاستصدار رأي مؤيد لفكرة السماح بالزواج قبل بلوغ 18 سنة. وانتهى النقاش المطوّل بين أعضاء اللجنة، بتأجيل الحسم في موضوع إحالة المقترح على المجلس الوطني لحقوق الانسان، إلى موعد مقبل من خلال التصويت.

وفي الوقت الذي امتنع فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تضمين مذكرته، حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء، موقفا من زواج القاصرات؛ وجد فريق التقدم الديمقراطي نفسه يدافع عن فكرة إحالة مقترحه حول منع هذا الزواج بشكل نهائي، إلى جانب نواب الفريق الاشتراكي المنتمي إلى المعارضة، وفي مواجهة باقي الفرق البرلمانية بما فيها فرق الأغلبية. «علينا أن نحذر من الوقوع في حالات أخرى جرمية أخطر بدل أن يبقى الموضوع في النطاق المدني»، يقول النائب الاستقلالي عبد الواحد الأنصاري، مضيفا أن الموضوع ليس نسائيا «بل هو موضوع الذكور والإناث، لا نريده كلاما يفرق بين النائبات والنواب وبين الذكور والإناث، بل هو فرصة لتوحيد الفكر والرؤى بما يخدم المجتمع ويجنبنا الوقوع في حالات أخطر، وبالتالي، لا حاجة لنا بإحالة الموضوع على مجلس حقوق الإنسان ولا المجلس العلمي الأعلى، نحن نعرفهم ونعرف توجهاتهم».

النائب بفريق العدالة والتنمية، محمد بن عبد الصادق، قال من جانبه إن المشكلة حاليا هي أن القاضي يمكنه أن يأذن بزواج القاصر كيفما كان سنها، «الإخوان في فريق التقدم والديمقراطية جاؤوا بمقترح لإلغاء هذا الإذن، ونحن في فريقنا واعتبارا للوضع الاجتماعي ولمعطيات واقعية جئنا بمقترح قانون يحسن الوضعية الحالية، أي 16 سنة كحد أدنى لسن الزواج، حتى نربي الناس على معرفة أن الزواج من الأفضل أن يكون بعد 18 سنة، وبالله عليكم هل 18 سنة نفسها اليوم، كافية ليكون المرء ناضجا وجاهزا للزواج؟».

النائبة عن الفريق الدستوري، فوزية البيض، قالت إنها لا ترى ضيرا في إعطاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه في الموضوع، «لكنها ليست فكرة صائبة الآن، لأننا كمشرعين لنا من الخبرة ما يكفي لتقلد المسؤولية الملقاة على عاتقنا». وأضافت البيض أن البرلمانيين عليهم ألا يشتغلوا بمنطق التشريع لفئة من فتيات المدن «بل علينا أن نراعي الخصوصيات الثقافية لبعض المناطق من المغرب المنسي». وفي مقابل الأمثلة التي ساقتها نزهة الصقلي ورشيدة الطاهري وعائشة لخماس حول الانعكاسات السلبية لزواج القاصرات، قال النائب بفريق العدالة والتنمية، عبد اللطيف بن يعقوب، إنه يتوفر على نماذج أخرى لنساء تزوّجن وهن قاصرات ونجحن في حياتهن الأسرية وأنجبن أولادا، «والمحاججة بما هو دولي تتطلب بعض الحذر لأنه نوع من التبعية وإقرار للترف الحقوقي بينما الواقع شيء آخر، لا يمكننا الانسياق مع الدولي لدرجة إقرار الزواج المثلي على سبيل المثال»، يقول بن يعقوب. فيما ردت الاتحادية عائشة لخماس بالقول إن الموضوع يتطلب احترام الإنسان كإنسان بدون خصوصية، «عجزنا عن تدريس بناتنا وتوعيتهن ونضيف إليه حكم بالحمل وبالموت، بناتنا في ذمتنا وسنحاسب عليهن، صحيح تكون الفتاة مؤهلة للزواج، لكن لأننا نحضرها لكي نبيعها، ولا نهتم إلا بجسمها».

اليوم
بيان

تثمين دولي لتسوية المغرب وضعية المهاجرين غير الشرعيين

بيان اليومن الأقاليم

Comments 0

ثمن المشاركون في ندوة دولية، نظمتها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وبدعم من التعاون السويسري، الاثنين الماضي بالرباط، المبادرة الملكية لتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في المغرب، معتبرين أنها مبادرة استثنائية. وقال أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في الجلسة الافتتاحية للندوة، التي نظمت تحت شعار» السياسة الجديدة للهجرة، أية إستراتيجية للإدماج؟، إن هذا اللقاء يتدرج في إطار الجهود المبذولة لتفعيل المبادرة الملكية، من أجل رؤية جديدة للسياسة الوطنية للهجرة، وبالتالي وضع إستراتيجية إنسانية وشمولية.

وأضاف بيرو أن تبني المغرب سياسة جديدة في الهجرة يأتي تجسيدا لإرادة جلالة الملك، في إطار رؤية شمولية منسجمة مع المشروع المجتمعي الديمقراطي، حيث دشن المغرب سلسلة من الإصلاحات.»

وأضاف الوزير أن المغرب أصبح منذ سنوات دولة إقامة للمهاجرين، بعدما كان دولة مصدرة لليد العاملة وبلد عبور إلى أوروبا مشيرا إلى أن قرب المغرب من أوروبا والاستقرار والحرية والأوراش الكبرى الاقتصادية والاجتماعية، التي يرعاها جلالة الملك، حفزت الآلاف من الأجانب للاستقرار فيه».

وأوضح أن هذه الوضعية أصبحت محط انشغال الرأي العام الوطني والدولي، ما جعل المغرب يتخذ تدابير عاجلة تعكس حرص المغرب على معالجة موضوع الهجرة بشكل جديد يتجاوب مع ما يفرضه القانون الدولي».

وأضاف أنه، بعد « التقرير الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر في 9 شتنبر 2013 إلى جلالة الملك حول تشخيص وضعية اللاجئين والمهاجرين المقيمين بالمغرب، وتجسيدا لإرادة شجاعة وقوية بتفعيل حماية حقوق الإنسان أيا كانت وضعيته القانونية، وبغض النظر عن دينه وأصله وعرقه ولونه وبشرته، أصدر جلالة الملك توجيهاته السامية لبلورة سياسة شاملة ومقاربة متجددة لمعالجة هذه الإشكالية، التي تهدف إلى صون كرامة المهاجرين».

http://bayanealyaoume.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=40781:2014-03-13-10-56-25&catid=66:2010-03-30-15-18-07&Itemid=146

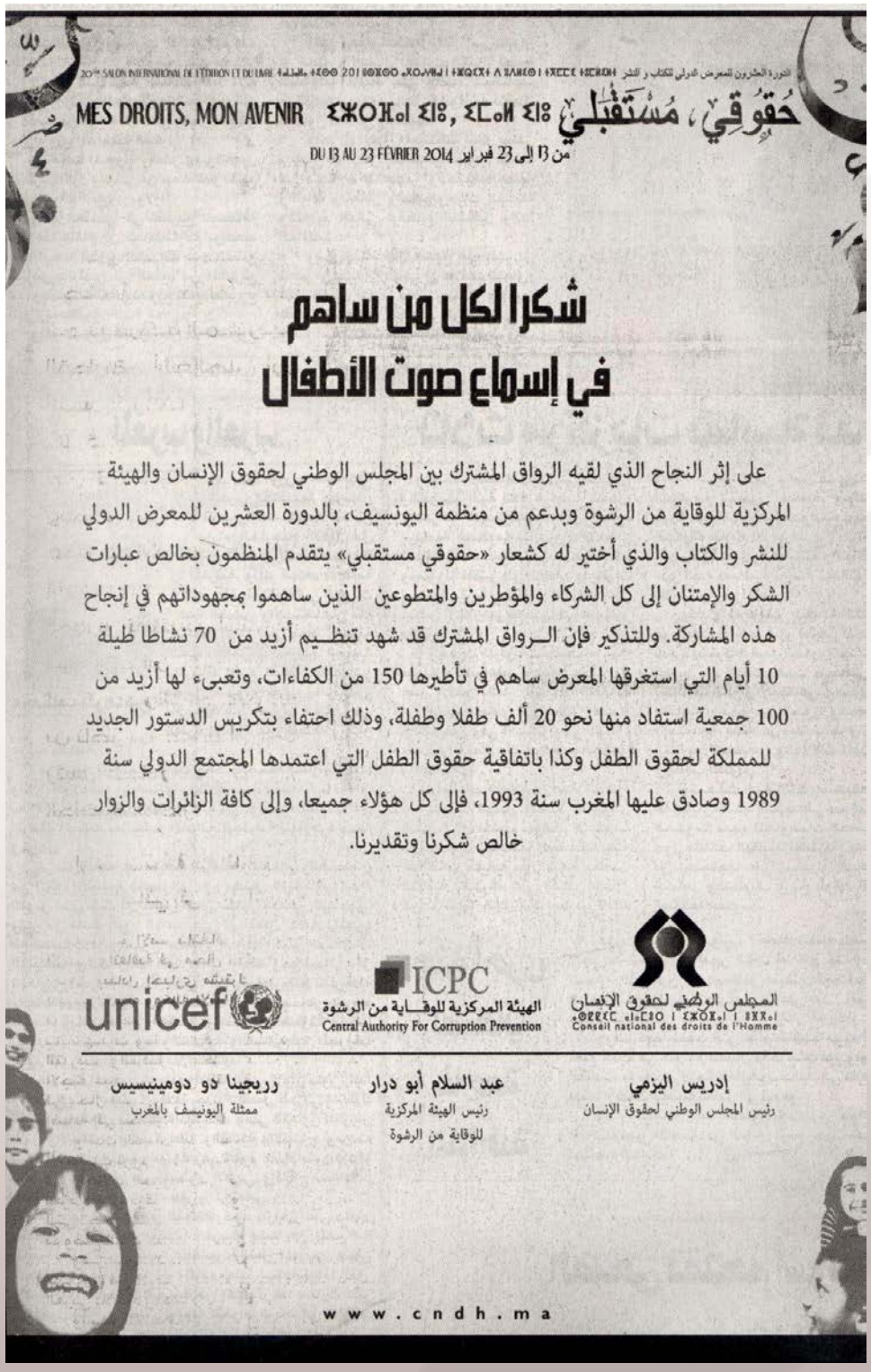
20ème SALON INTERNATIONAL DE L'EDITION ET DU LIVRE
الدورة العشرون للمعرض الدولي للكتاب و النشر
MES DROITS, MON AVENIR
حُقُوقِي، مُسْتَقْبَلِي
DU 13 AU 23 FEVRIER 2014
من 13 إلى 23 فبراير
شكرا لكل من ساهم
في إسماع صوت الأطفال
على إثر النجاح الذي لقيه الرواق المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وبدعم من منظمة اليونسيف، بالدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب والذي أختير له كشعار «حقوقي مستقبلي» يتقدم المنظمون بخالص عبارات الشكر والإمتنان إلى كل الشركاء والمؤطرين والمتطوعين الذين ساهموا بمجهوداتهم في إنجاح هذه المشاركة. وللتذكير فإن الرواق المشترك قد شهد تنظيم أزيد من 70 نشاطا طيلة 10 أيام التي استغرقها المعرض ساهم في تأطيرها 150 من الكفاءات، وتعبىء لها أزيد من 100 جمعية استفاد منها نحو 20 ألف طفلا وطفلة، وذلك احتفاء بتكريس الدستور الجديد للمملكة لحقوق الطفل وكذا باتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها المجتمع الدولي سنة 1989 وصادق عليها المغرب سنة 1993، فإلى كل هؤلاء جميعا، وإلى كافة الزائرات والزوار خالص شكرنا وتقديرنا.
unicef
ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Central Authority For Corruption Prevention
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
إدريس اليزمي
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
عبد السلام أبو درار
رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
ريجينا دو دومينيسيس
ممثلة اليونيسف بالمغرب
www.cndh.ma

اليزمي في مهمة دبلوماسية حقوقية بلندن

يقوم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، بزيارة عمل للندن تستمر يومين. ويجري خلالها مباحثات مع عدد من الفاعلين السياسيين وقياديين برلمانيين بريطانيين إلى جانب مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية. ويسعى اليزمي في هذه الزيارة إلى استعراض المنجزات التي حققتها المملكة في مجال الديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الإنسان، إلى جانب التعريف بالإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين. كما تتطرق المباحثات المغربية البريطانية، إلى الأوراش التنموية الكبرى بالمملكة وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وكذا مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام من خلال المؤسسات والآليات الدستورية الجديدة.

21522

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

إدريس اليزمي يعرض التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان

4/3015

بدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي، الثلاثاء زيارة عمل للندن تستمر يومين.

ويجري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذه الزيارة مباحثات مع عدد من الفاعلين السياسيين وقياديين برلمانيين

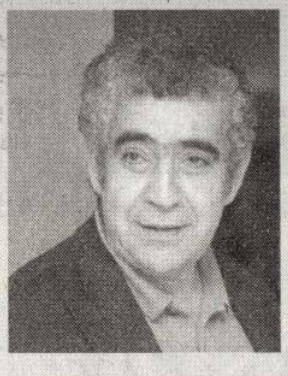

بر يطا نيين إلى جانب مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية.

وتشكل هذه اللقاءات، مناسبة للسيد اليزمي لاستعراض المنجزات التي حققتها المملكة في مجال الديمقراطية التشاركية والنهوض بحقوق الانسان، إلى جانب التعريف بالإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين.

كما ستتطرق المباحثات المغربية البريطانية، إلى الأوراش التنموية الكبرى بالمملكة وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وكذا مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام من خلال المؤسسات والآليات الدستورية الجديدة.

الخبر

مختصرات

الداخلة

2155

تم أول أمس بالداخلة تسليم بطائق الإقامة للمستفيدين الأوائل على مستوى جهة وادي الذهب لكويرة من العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية غير قانونية.

واستفاد من هذه العملية أربعة أشخاص، سلمهم والي الجهة عامل إقليم وادي الذهب لمين بنعمر، بطائق الإقامة خلال حفل حضره بالخصوص رؤساء المصالح الأمنية ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة اوسرد، وعدة فعاليات محلية.

وسويت ملفات هؤلاء المستفيدين الأربعة، من بين 11 ملفا تم إيداعها بمكتب الأجانب بولاية جهة وادي الذهب لكويرة بقصد الحصول على بطائق الإقامة، ورفضت سبعة منها لعدم توفرها على المعايير القانونية المطلوبة.

أشاد المستفيدون من بطائق الإقامة، واحد منهم من كوريا الجنوبية، فيما الثلاثة الآخرون من موريتانيا، ومن بينهم سيدة، بهذه المبادرة الإنسانية التي تم إطلاقها وفقا للتوجيهات السامية للملك محمد السادس.

الخبر

العدالة والتنمية يرد على التقدم الديمقراطي ويطلب رأي المجلس العلمي الأعلى

«أزمة صامتة» في الأغلبية البرلمانية بسبب زواج القاصرات

4/1855

■ الرباط ـ عبد الصمد بنعباد

تواصل «أزمة» سن زواج القاصرات تمددها داخل فرق الأغلبية البرلمانية بمجلس النواب، وتحديدا بين فريق العدالة والتنمية وفريق التقدم الديمقراطي، حيث طالب «إخوان بوانو» رأي المجلس العلمي الأعلى ردا على طلب مماثل تقدم به «رفاق روكبان» إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأحال فريق العدالة والتنمية، طلبا على رئيس مجلس النواب، من أجل مراسلة المجلس العلمي الأعلى قصد إبداء الرأي، بخصوص مراجعة المادة 20 من مدونة الأسرة، وكذا الفصل 19 منها، في أحدث تطور لهذه الأزمة الصامتة بين الفريقين.

طلب فريق البيجيدي بمجلس النواب، الذي أعلن عنه أول أمس الثلاثاء داخل لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، جاء بعد ما أجلت اللجنة البت في طلب إحالة هذا المقترح على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقدم به فريق التقدم الديمقراطي.

ورفض مصدر من فريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب، القول بوجود أزمة مع فريق العدالة والتنمية، مشددا على أن القانون يسمح لفريقه بطلب رأي أي مؤسسة وطنية، معتبرا أن الخلاف صحي داخل الأغلبية ولمصلحة زواج القاصرات.

من جهته اعتبر قيادي في فريق العدالة والتنمية أن «الأمر لا علاقة له بمنطق الأزمات، لكننا نتساءل عن الهدف من استدعاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في قانون قطع كل مراحله التشريعية، قبل أن يطلب التقدم الديمقراطي رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وعرف اجتماع لجنة العدل والتشريع نقاشا كبيرا، حول مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 20 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة الذي يقضي بتقليص زواج القاصر إلى 16 سنة، قبل أن تقرر اللجنة تأجيل الحسم في الموضوع إلى لقاء مقبل.

وقال محمد بنعبد الصادق، البرلماني عن البيجيدي، إن هذا المشكل مجتمعي ويجب أن يعالج برؤية مجتمعية، معتبرا أن الوضع الاجتماعي جعل الفريق يتقدم بهذا المقترح، خصوصا أنه في ظل القانون الحالي الذي يقضي بزواج القاصر ذات 18 سنة فإن العديد من الأسر لا تصرح بالزواج وهو ما يترتب عنه العديد من المشاكل، ولكن يمكن لباقي الفرق أن تقترح بعض الأمور على المقترح حتى لا يحدث تجاوزات. وشددت عزيزة القندوسي، البرلمانية عن الفريق نفسه، على أن تزويج القاصر فيه مساس بحقوق الطفل، مشيرة إلى أن التغيير يحتاج إلى وقت، وأفادت بأنه رغم أنه مشكل قانوني فإن هناك مشكلا ثقافيا، موضحة أنه يجب استحضار الخصوصية المغربية.

من جهتها نبهت نزهة الصقلي، البرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية، إلى ضرورة الوعي بتأثير زواج القاصرات على صحة الفتاة، فضلا عن أثره على مستوى الراي العام الدولي، مشددة على أن اعتماد زواج القاصر ذات 16 سنة سيضرب بكل التقدم الذي عرفه المغرب في حقوق الإنسان والمرأة.

وتقضي المادة 20 من قانون الأسرة المثيرة للجدل أن «القاضي الأسرة المكلف بالزواج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المنصوص عليه في المادة 19 أعلاه، المحدد في 18 سنة، بقرار معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع لأبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة بخبرة طبية او بحث إجراء بحث اجتماعي».

وتقدم التقدم الديمقراطي بمشروع يقضي بتعديل وتغيير المادة 20 من مدونة الأسرة، والتي تمنح ترخيصا للقضاة بتزويج القاصرات اقل من 18 سنة، وتحديدها في 16 كحد اقصى ل«الترشيد» قبل الإذن القضائي من اجل الزواج، وذلك حسب الحالات المعروضة على القضاء.

وكان التقدم الديمقراطي قد خلق أزمة لفريق العدالة والتنمية، في المراحل الأولى لتقديم المشروع، حيث تبنى موقف نفسه بتحديد سن 18 سنة كحد ادنى لزواج القاصرات، في حين يطالب نواب حزب العدالة والتنمية بتحديده في سن 16 سنة كمرحلة أولى، في انتظار الوصول إلى سن 18 سنة في المستقبل.

وتجدد الخلاف بين الفريقين عندما قرر التقدم الديمقراطي اللجوء على مجلس اليزمي، من أجل أخذ الراي، وهو ما اعتبره العدالة والتنمية تراجعا واستقواء على مؤسستي البرلمان وفرق الأغلبية مجتمعة، وأيضا عما صادق عليه رفاق روكبان.

السيد إدريس اليزمي يبرز في لندن تجربة المغرب في مجال التطور الديمقراطي والسياسي

لندن/12 مارس 2014/ومع/ أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي، اليوم الأربعاء في لندن، تجربة المغرب في مجال التطور الديمقراطي والسياسي والمنجزات التي راكمها في ما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية التشاركية. واستعرض السيد اليزمي، خلال المباحثات التي أجراها مع مسؤولين في وزارة الخارجية ونواب برلمانيين، يمثلون مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، حصيلة الإصلاحات الدستورية والجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تعزيز دولة الحق والقانون واحترام حقوق المرأة والطفل والمهاجرين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وذكر في السياق ذاته بأنشطة المجلس الوطني لحقوق الانسان ومهامه والأوراش الكبرى والرائدة التي أطلقتها هذه المؤسسة الوطنية المكلفة بالنهوض بحقوق الانسان بالمغرب وحمايتها. وسلم السيد اليزمي، بهذه المناسبة، لمختلف مخاطبيه البريطانيين، نسخا من التقارير المحورية التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الانسان بخصوص حقوق الأطفال والأجانب المقيمين بالمغرب والنساء والسجناء والمرضى العقليين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار خلال هذه المباحثات إلى أن المجلس أنجز أيضا تقارير سنوية حول وضعية حقوق الانسان تم تقديمها لمجلسي البرلمان، موضحا أن المجلس الوطني لحقوق الانسان يتوفر على ثلاثة عشر لجنة جهوية مما يمكنه من تتبع الوضع الحقوقي عن قرب بمختلف جهات المملكة. وقال إن المجلس قد يتدخل بشكل استباقي في بعض حالات التوتر التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب خروقات فردية أو جماعية لحقوق الانسان. كما استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان مختلف الأنشطة التي قامت بها المؤسسة على مستوى الأقاليم الجنوبية التي تتوفر على ثلاث لجان جهوية (طان طان أسا الزاك، والعيون بوجدور سمارة، والداخلة أوسرد)، للدفاع عن حقوق الانسان بهذه المنطقة. وأكد أن هذه اللجان عقدت خلال عطلة الأسبوع الماضي اجتماعات لتقييم التدابير التي تم اتخاذها من أجل النهوض بحقوق الانسان بهذه الأقاليم وبلورة مخطط عمل لتشجيع ثقافة حقوق الانسان وحماية الثقافة الحسانية. وأبرز السيد اليزمي أن المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية وكذا النواب البرلمانيين والفاعلين الجمعويين البريطانيين، تابعوا باهتمام كبير المنجزات التي حققها المجلس الوطني لحقوق الانسان ، مؤكدا أن من حق المغرب الافتخار باختياره، منذ سنوات، طريق الاعتراف بحقوق الانسان وحمايتها، وتوطيد أسس دولة الحق والقانون وترسيخها.

http://www.menara.ma/ar/2014/03/12/1066716-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.html

السيد الصبار يستعرض بجنيف مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ الهوية التعددية

جنيف/12 مارس 2014/ومع/ استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، اليوم الأربعاء بجنيف، مساهمة هذه المؤسسة الوطنية في ترسيخ الهوية التعددية والمتعددة الأبعاد للمغرب. وأبرز السيد الصبار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعزيز المشهد الثقافي في عرض قدمه خلال نقاش تفاعلي مع المقررة الخاصة المكلفة بالحقوق الثقافية، فريدة شهيد. وقال السيد الصبار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عقب هذه الجلسة إنه "تم إحراز تقدم ملحوظ في المشهد الثقافي في سياق تنزيل مقتضيات الدستور الجديد". واستعرض السيد الصبار، من بين هذه المنجزات، مساهمة المجلس في إنشاء المتاحف ومؤسسة "أرشيف المغرب" وخلق ماجستير في تاريخ المغرب، فضلا عن جهوده من أجل النهوض بالثقافة الأمازيغية. وقد أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حسب أمينه العام، عددا من التوصيات قدمها للحكومة بهدف الإسراع في تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية، وخلق المعهد الوطني للثقافة واللغات. وقدمت السيدة شهيد، أمام مجلس حقوق الإنسان تقريرا حول مسلسل الذاكرة والخطاب التاريخي في المجتمعات المنقسمة أو الخارجة من النزاع. ودعت الخبيرة الدولية البلدان الخارجة من النزاع إلى "الانخراط في السياسات التي تهم الذاكرة بهدف الحيلولة دون تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان". ويشارك وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يضم السيد الصبار والسيدة حورية إسلامي، عضو بالمجلس، في الاجتماع ال27 للجنة التنسيق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (من 11 إلى14 مارس). ويناقش الاجتماع مواضيع تهم، على الخصوص، "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدور الثاني للاستعراض الدوري الشامل" و"مسلسل اعتماد المؤسسات الوطنية من قبل لجنة التنسيق الدولية" و"مبادئ بلغراد حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات".

http://www.menara.ma/ar/2014/03/12/1066555-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9.html

السيد الصبار يستعرض بجنيف مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ الهوية التعددية

استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، يوم الأربعاء بجنيف، مساهمة هذه المؤسسة الوطنية في ترسيخ الهوية التعددية والمتعددة الأبعاد للمغرب.

وأبرز السيد الصبار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعزيز المشهد الثقافي في عرض قدمه خلال نقاش تفاعلي مع المقررة الخاصة المكلفة بالحقوق الثقافية، فريدة شهيد.وقال السيد الصبار، في تصريح له عقب هذه الجلسة إنه "تم إحراز تقدم ملحوظ في المشهد الثقافي في سياق تنزيل مقتضيات الدستور الجديد". واستعرض السيد الصبار، من بين هذه المنجزات، مساهمة المجلس في إنشاء المتاحف ومؤسسة "أرشيف المغرب" وخلق ماجستير في تاريخ المغرب، فضلا عن جهوده من أجل النهوض بالثقافة الأمازيغية.

وقد أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حسب أمينه العام، عددا من التوصيات قدمها للحكومة بهدف الإسراع في تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية، وخلق المعهد الوطني للثقافة واللغات.

وقدمت السيدة شهيد، أمام مجلس حقوق الإنسان تقريرا حول مسلسل الذاكرة والخطاب التاريخي في المجتمعات المنقسمة أو الخارجة من النزاع.

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

اليزمي : نطالب الحكومة باعتماد المرجعية الدولية و اعتبار العنف ضد المرأة انتهاك لحقوق الانسان

أوصى المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان باعتماد الإطار المرجعية الدولي للعنف ضد المرأة والتعريف الدولي للعنف القائم على مقاربة النوع الاجتماعي، أي وجوب اعتبار العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان وتمييزاً قائماً على أساس الجنس.
كما أكّد المجلس، في مذكرة اعتمدها أمس الأوّل للمساهمة في النقاش حول مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، على ضرورة اتخاذ جميع التدابير التشريعية والتنظيمية وإجراءات السياسات العمومية للإقرار بأنّ العنف ضد المرأة، هو عنف ينبني أساسا على النوع، فهو شكل من أشكال التمييز بين الجنسين ومظهر من مظاهر علاقات القوّة التي كانت دائماً غير متكافئة بين الرجل والمرأة على مرّ التاريخ، وانتهاكاً للحقوق الأساسية للنساء والفتيات.
ودعت المذكرة، التي تمّ تقديمها في ندوة صحفية ترأسها إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالاستناد إلى ديباجة الدستور والفصل 19 منه، بإلغاء جميع المقتضيات الواردة في التشريعات والنصوص التنظيمية والسياسات العمومية التي تنطوي على تمييز مباشر أو غير مباشر، وتعزيز المساواة والمناصفة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، من خلال تدابير تشريعية وتنظيمية وإجراءات تهم السياسات العمومية.
و قال رئيس المجلس إدريس اليزمي إنّ "المجلس يقترح في هذا الإطار، طبقاً لاختصاصاته ومهامه ومساهمة منه في النقاش الجاري حالياً، بشأن مسودة مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء الذي قدمته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، عدة توصيات تهمّ بشكل خاص الإطار المرجعي الدولي للعنف".
وأضاف اليزمي، أن "مسؤولية الدولة في محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، هي زجر العنف القصدي والمعاقبة عليه، وحماية حقوق الضحايا والناجيات من العنف، وضمان وُلُوجهنّ للعدالة وخدمات التكفّل وتدابير الحماية والوقاية، واستفادتهنّ من التكفل، وتدابير ذات طبيعة وقائية".
وجاء في المذكرة التي تقدم بها المجلس، أنّ السنوات الأربع الماضية شهدت بروز توافق عالمي حول اعتبار العنف الممارس ضد النساء انتهاكا لحقوق الإنسان، وتمييزاً على أساس الجنس ومسًّا من حرية النساء والفتيات وكرامتهن، مشيرة إلى أنّ العنف الذي يطال النساء والفتيات لا يسمح لهن بالتمتّع بالحقوق التي يكفلها لهنّ الدستور ومدوّنة الأسرة وباقي التشريعات ذات الصلة، بالنظر إلى فرص الإفلات من العقاب التي يتمتّع بها مرتكبو العنف.

وشدّدت المذكرة، التي تمّ اعتمادها خلال الدورة العادية السادسة للمجلس، على أنّ تجربة المغرب على صعيد العالم العربي في مجال التعبئة والتوعية ونشر المعرفة، تحتّم عليه وضع تشريع خاص يرقى إلى طموحاته وإلى الجهود التي بذلها، ويتناسب على الخصوص مع الانتشار المتزايد لظاهرة العنف ضد النساء، وذلك حتى تصبح المكتسبات التي سجّلها في السنوات الأخيرة حقيقة ملموسة.

http://marocpost.net/?p=23159

صحيفة
الناس

قراءة في مشروع قانون الطب الشرعي

13318

يحتل الطب الشرعي أهمية بالغة داخل نظام العدالة الجنائية من حيث قدرته على التأثير على الأحكام والقرارات القضائية . وكذلك من حيث قدرته على التكييف القانوني للجريمة، ثم التعرف على الحقائق وجمع الأدلة والقرائن، وأيضا في التكييف القانوني للوقائع .

وإذا كانت مجموعة من الدول قد استطاعت أن ترسي منذ مدة، قواعد علمية وعملية للطب الشرعي ليكون في خدمة نظام العدالة ككل، فإن بلادنا مع الأسف ما تزال بعيدة عن ذلك. لذلك كان هذا الموضوع من بين المحاور التي حظيت باهتمام خاص خلال ندوات الحوار الوطني حول الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، حيث كانت الندوة الجهوية التي انعقدت بمدينة فاس يومي 9 و 10 نونبر 2012 حول موضوع، تحديث السياسة الجنائية وتطوير العدالة الجنائية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، مناسبة تم خلالها مناقشة واقع وافاق ممارسة الطب الشرعي ببلادنا من طرف مختصين، أطباء وقانونيين و حقوقيين وهيئات مهنية.

وحيث أن منظومة الطب الشرعي ببلادنا لم تصل إلى المستوى الذي يخول لها إقرار نظام قوي للعدالة الجنائية، فقد سعت وزارة العدل إلى سد هذا الفراغ التشريعي مواكبة منها للتطور الحاصل على مستوى التحقيق الجنائي وهكذا قدمت على إحداث مشروع قانون ينظم ممارسة الطب الشرعي، واعتبره القانون هذه المرة احد المهن المساعدة للقضاء؛ بنص المادة الثانية من مشروع قانون الطب الشرعي «يعتبر الأطباء الشرعيون من مساعدي القضاء، ويمارسون مهامهم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.»

والجدير بالذكر أن هذا القانون قد حدد مهام الطبيب الشرعي وحقوقه وواجباته والهيئات المعنية بالطب الشرعي. كما انه عرف المقصود بالطبيب الشرعي واعتبر أنه يذكر في حكمه :

-الأطباء المتخصصون في الطب الشرعي المسجلون بهذه الصفة في لائحة هياة الأطباء؛

-الأطباء المتوفرون على تكوين معترف به في مجال الطب الشرعي ؛

-الأشخاص المعنوية العمومية والخصوصية الحاصلة على ترخيص من طرف المجلس الوطني للطب الشرعي لممارسة مهام الطب الشرعي.

2/1

يكون تعيين الطبيب الشرعي بقرار مشترك ما بين الوزارات المعنية بالطب الشرعي، ويمارس مهامه بهذه الصفة داخل المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية

– تعيين الطبيب الشرعي :

يكون تعيين الطبيب الشرعي بقرار مشترك ما بين الوزارات المعنية بالطب الشرعي، ويمارس مهامه بهذه الصفة داخل المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية و كذا داخل مراكز الطب الشرعي التابعة للجماعات الترابية. و لايمارس أطباء القطاع العام والقطاع الخاص مهام الطب الشرعي إلا بناء على ترخيص يسلم من المجلس الوطني للطب الشرعي.

أما عن الطبيب الشرعي الخبير فيقيد الطبيب الشرعي كقاعدة بصفته خبيرا قضائيا في إحدى جداول محاكم الاستئناف وفي الجدول الوطني بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل بناء على اقتراح من المجلس الوطني للطب الشرعي، وذلك وفقا للكيفيات المحددة في الظهير الشريف رقم 1.01.126 بشان تنفيذ القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين. واستثناء من ذلك يمكن تقييد الأطباء المتخصصين في الطب الشرعي المسجلين في لائحة هياة الأطباء، في جدول الخبراء بمحاكم الاستئناف بغض النظر عن شرط المدة.

ويتم انتداب الطبيب الشرعي للقيام بمهام الطب الشرعي من طرف الوكيل العام للملك اووكيل الملك او قاضي التحقيق او المحكمة كل في حدود اختصاصاته المحددة بمقتضى القانون. و يمكن بمقتضى المادة 23 تعيين اكثر من طبيب شرعي، إذا كانت طبيعة المهمة تستوجب ذلك.

– اختصاصات الطبيب الشرعي :

الملاحظ ان هذا القانون قد تضمن بشكل واضح اختصاصات الطبيب الشرعي حيث أن هذا الأخير يختص بممارسته مهام الطب الشرعي،خاصة :

-الفحص السريري للاشخاص المصابين لتحديد وصف الإصابات وطبيعتها واسبابها وتقييم الأضرار البدنية الناتجة عنها وتاريخ حدوثها والوسيلة المستعملة في إحداثها وتحرير شواهد بشانها؛

-معاينة وفاة الضحايا والتيقن منها وإعطاء الإذن برفع الجثث و نقلها للأماكن المخصصة لها واستصدار شواهد بشانها؛

-إبداء الرأي الفني في الوقائع المعروضة على القضاء، ولا سيما فيما يتعلق بفحص وتحديد الآثار الناجمة عن الجرائم؛

-تقدير السن بناء على انتداب الجهات القضائية أو الإدارية أو بناء على طلب من كل ذي مصلحة أو في الأحوال التي يتطلبها القانون؛

-فحص الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية أو المحتفظ بهم أو المودعين بمؤسسة تنفيذ العقوبة، لتحديد طبيعة الإصابات اللاحقة بهم وسببها وتاريخها.

-فحص وتشريح الجثث والاشلاء لبيان طبيعة الوفاة وسببها وتاريخها وهوية المتوفي و المساهمة في تحديد ووصف الجروح اللاحقة به ومسبباتها؛

-حضور عملية استخراج جثث الأشخاص المشتبه في وفاتهم من القبور و معاينتها؛

-الانتقال لإجراء المعاينات المفيدة للبحث؛

-تفسير طبي لنتائج الفحوص و التحاليل لمختلف العينات العضوية بما فيها المواد المنوية و الدموية و الشعر و العينات النسيجية للتثبت من طبيعتها و كذا مختلف المواد كالمخدرات و الإفرازات الجسمية و مخلفات إطلاق النار، والتي تم إنجازها من طرف مختبرات معتمدة و منتدبة لهذا الغرض.

والجدير بالذكر أن هذه الاختصاصات قد جاءت على سبيل المثال المخصص، و لم تات على سبيل الحصر.

أما عن الاختصاص المكاني لممارسة المهنة، فقد حدده القانون المذكور داخل دائرة محكمة الاستئناف التي تتواجد بها مراكز للطب الشرعي بالوحدات الاستشفائية أو التابعة للجماعات الترابية. مع الإشارة هنا إلى انه يمكن للسلطات القضائية المختصة انتداب أطباء شرعيين من خارج الدائرة القضائية كلما اقتضت ذلك مصلحة العدالة، أو إذا لم يتوفر أطباء شرعيون بدوائرهم القضائية.

– حقوق الطبيب الشرعي :

لقد منح المشرع الطبيب الشرعي بالاستقلالية في إبداء آرائه الفنية بشان القضايا التي تعرض عليه ، غير أن هذه الاستقلالية ليست مطلقة، بل هي مقيدة تحت مراقبة وتاطير المجلس الوطني للطب الشرعي، وكذا من طرف الجهة القضائية التي انتدبته لتوضيح النتائج والخلاصات التي توصل إليها.

ويمكن للطبيب الشرعي الاستعانة بذوي الاختصاص في الامور التقنية والفنية التي تعرض عليه مع الإشارة إلى ذلك في تقريره.

والملاحظ أن المادة 22 أعطيت للأطباء الشرعيين وحدهم حق تسليم الشواهد الطبية المستدل بها امام القضاء لتقدير نسبة العجز المترتب سواء عن الجرائم او عن المسؤولية.

-التزامات الطبيب الشرعي :

يؤدي الأطباء المؤهلون لمزاولة مهام الطب الشرعي وفقا لمقتضيات المادة 3 اليمين القانونية أمام محكمة الاستئناف التي يمارسون مهامهم بدائرة نفوذها قبل الشروع في مزاولتها.

أما الشخص المعنوي علاوة على ممثله القانوني، فيؤدي اليمين عنه الأطباء الشرعيون العاملون لديه.

و على الطبيب أن يلتزم بمناسبة قيامه بمهامه و إعطاء رأيه الفني بالحياد والتجرد والنزاهة والشرف وما تقتضيه أخلاقيات المهنة. وكذلك ما يمليه الضمير المهني لإبراز الحقيقة والمساهمة في تحقيق العدالة. كما أنه يلتزم بالحفاظ على السر المهني في القضايا التي تحال إليه من طرف السلطات القضائية المختصة. و يمنع عليه بهذه الصفة، أن يبلغ أي معلومات مستخرجة من الملفات أو ينشر أي مستندات أو وثائق أو مراسلات لها علاقة ببحث أو تحقيق ما يزال جاريا اللهم ما تعلق الأمر بالمعلومات والوثائق والتقارير التي يقدمها الطبيب الشرعي للسلطات القضائية ، فتخرج عن دائرة المنع كما هو منصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 13 .

ولا يمكن انتداب الطبيب الشرعي للقيام بعملية فحص او تشريح جثة شخص كان يتولى علاجه او أجرى له عملية جراحية.

محمد رياض

جريدة الناس

تزويج القاصرات يخلق أزمة داخل أغلبية بنكيران

البيجيدي يستنجد بالمجلس العلمي الأعلى والتقدم والاشتراكية يدعو إلى تدخل مجلس اليزمي

133/1

ليلى العابدي

وصل الخلاف بين الحزبين الحليفين في الأغلبية الحكومية، العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية، حول المادة 20 من مدونة الأسرة المرتبطة بسن تزويج القاصرات إلى مستوى غير متوقع. ففي الوقت الذي يطالب فيه نواب العدالة والتنمية في مجلس النواب بتحديد سن الفتاة القاصر في 16 سنة وإحالة مراجعة المادة ال20 على المجلس العلمي الأعلى، الذي يرأسه الملك، يصر نواب التقدم والاشتراكية على إحالة هذا الأمر على المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرأسه إدريس اليزمي «للنظر في الجوانب الحقوقية لهذه القضية».

وقد احتدّ الخلاف بين الحزبين الحليفين خلال اجتماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، أول أمس في مجلس النواب، حين طالب نواب العدالة والتنمية بإحالة مقترح القانون القاضي بتقليص زواج القاصر إلى 16 سنة على المجلس العلمي الأعلى، بينما رفضه «جملة وتفصيلا» نواب التقدم والاشتراكية، مشددين على أن سن زواج القاصر «خط أحمر أمام أي كان».

وعلل فريق «البيجيدي» طلبه إحالة المقترح، في رسالة إلى رئيس مجلس النواب حصلت «صحيفة الناس» على نسخة منها، على المجلس العلمي الأعلى بـ«إبداء الرأي بخصوص مراجعة المادة الـ20 من مدونة الأسرة، لكون زواج القاصر من القضايا التي دعت الحاجة إلى معالجتها مواكبة للمستجدات الحقوقية التي أتى بها دستور 2011».

وأشار الفريق في الرسالة ذاتها إلى أن طلبه يأتي «اعتبارا للمتغيرات السياسية والحقوقية والديمقراطية وملاءمة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب».

تتمة ص. 2

تزويج القاصرات يخلق أزمة داخل أغلبية بنكيران

تتمة ص 1

133/2

وقال محمد بنعبد الصادق، البرلماني عن العدالة والتنمية، إن زواج القاصر «مشكل مجتمعي يجب أن يعالج برؤية مجتمعية»، معتبرا أن الوضع الاجتماعي جعل الفريق يتقدم بهذا المقترح، خصوصا أنه في ظل القانون الحالي، الذي يقضي بزواج القاصر ذات 18 سنة، يضطر العديد من الأسر إلى ألا تصرّح بالزواج، ما تترتب عنه العديد من المشاكل، مشيرا إلى أنه «يمكن لباقي الفرق أن تقترح قيودا تضمّ إلى المقترح حتى لا تحدث تجاوزات».

من جهتها، أشارت نزهة الصقلي، البرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية، إلى ضرورة الوعي بتأثير زواج القاصرات على صحة الفتاة، فضلا على أثر اعتماد تعديل مثل هذا في الرأي العام الدولي، معتبرة أن اعتماد زواج القاصر ذات 16 سنة سيضرب كل التقدم الذي عرفه المغرب في مجال حقوق الإنسان والمرأة.

واعتبرت عزيزة القندوسي، البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية، أن تزويج القاصر فيه مساس بحقوق الطفل، مشيرة إلى أن التغيير يحتاج إلى وقت، موضحة أن الأمر لا يتعلق بمشكل قانوني وحسب، بل يتعلق بمشكل ثقافي وجب خلاله استحضار الخصوصية المغربية وظروف الواقع المعاش في العديد من مناطق المغرب.

ودخلت أحزاب المعارضة، أيضا، خلال الاجتماع ذاته على خط القضية، حيث ساند حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مقترح حزب التقدم والاشتراكية، معتبرا -على لسان نوابه الحاضرين- أن مقترح حزب العدالة والتنمية «يمسّ بحقوق الطفل»، وبالتالي عليه أن يُعرَض على المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أما حزب الاستقلال فقد رفض مقترحي الإحالة لكل من الحزبين الحليفين في الائتلاف الحكومي، سواء على المجلس العلمي الأعلى أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معللا ذلك بأن للجنة العدل والتشريع «ما يكفي من الخبرة لتحل الموضوع دون اللجوء إلى غيرها».

من جانبه، حاول عبد اللطيف وهبي، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، الذي «يحسَب» له البحث عن مقترح القانون «المركون» في مجلس النواب منذ ستة أشهر، خلال اجتماع لجنته، التوفيق بين وجهات النظر قبل أن يعمد إلى منح مهلة جديدة للطرفين للبت في مقترح الإحالة، بعدما وصلت الخلافات بينهما خلال الاجتماع ذاته إلى «تهديدات متبادلة بالنزول إلى الشارع للاحتجاج».

وتجدر الإشارة إلى أن المادة القانونية مثار الجدل تنصّ في صيغتها الجديدة على أن «قاضي الأسرة المكلف بالزواج يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المنصوص عليه في المادة الـ19، على ألا يقل سن المأذون عن ستة عشر سنة، بمقرر معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع إلى أبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة وجوبا بخبرة طبية وبحث اجتماعي. وفي جميع الأحوال، ينبغي على القاضي أن يراعي تقارب السن بين الطرفين المعنيين بالزواج، ومقرر الاستجابة لطلب الإذن بالزواج القاصر غير قابل لأي طعن».

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

volonté du Royaume-Uni de les consolider davantage.

11919/4

El-Yazami expose à Londres l'expérience marocaine en matière des droits de l'Homme

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a entamé mardi une visite de travail de deux jours au Royaume-Uni.

Lors de son séjour, le président du CNDH aura des entretiens avec plusieurs dirigeants politiques et parlementaires britanniques ainsi qu'avec des responsables du Foreign Office.

Cette visite sera l'occasion pour M. El- Yazami d'exposer les avancées réalisées par le Maroc en matière de démocratie participative et de promotion des droits de l'Homme.

Le président du CNDH donnera aussi un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Royaume pour la consécration de l'Etat de droit, le respect des droits de la femme, de l'enfance et des immigrés.

Les discussions maroco-britanniques porteront également sur les grands chantiers de développements, l'élargissement des libertés individuelles et collectives ainsi que sur la participation de la société civile dans la gestion de la chose publique à travers des institutions constitutionnelles.

11919/3

20ème SALON INTERNATIONAL DE L'EDITION ET DU LIVRE

MES DROITS, MON AVENIR

حُقوقي، مُستقبلي

DU 13 AU 23 FÉVRIER 2014 من 13 إلى 23 فبراير

MERCI À CELLES ET À CEUX QUI ONT CONTRIBUÉ À FAIRE ENTENDRE LA VOIX DES ENFANTS

La 20ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL) a été marquée cette année par la réussite du stand mis en place par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Instance centrale de la prévention de la corruption (ICPC) avec l'appui de l'UNICEF, pour et avec les enfants, sur le thème « Mes droits, mon avenir».

Cet évènement qui a duré 10 jours a été couronné de succès, grâce à la mobilisation de 100 associations qui ont organisé plus de 70 activités de promotion des droits des enfants animées par des enfants pour environ 20 000 enfants.

Le stand du CNDH, de l'ICPC et de l'UNICEF a permis de mettre en exergue les dispositions de la nouvelle constitution du Royaume sur les droits des enfants, et de célébrer la Convention internationale des droits des enfants adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies en 1989 et ratifiée par le Maroc en 1993.

Les organisateurs présentent leurs plus profonds remerciements et expriment toute leur considération aux partenaires, encadrants, bénévoles et visiteurs qui ont contribué à la réussite de cet événement.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

ICPC
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
Central Authority For Corruption Prevention

unicef

Driss El Yazami	***Abdesselam Aboudrar***	***Régina de Dominicis***
Président du Conseil national des droits de l'Homme	Président de l'Instance Centrale de Prévention de la Corruption	Représentante de l'UNICEF au Maroc

www.cndh.ma

Driss El-Yazami expose à Londres l'expérience marocaine en matière des droits de l'Homme

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a entamé mardi une visite de travail de deux jours au Royaume-Uni.

Lors de son séjour, le président du CNDH aura des entretiens avec plusieurs dirigeants politiques et parlementaires britanniques ainsi qu'avec des responsables du Foreign Office.

Cette visite sera l'occasion pour M. El- Yazami d'exposer les avancées réalisées par le Maroc en matière de démocratie participative et de promotion des droits de l'Homme.

Le président du CNDH donnera aussi un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Royaume pour la consécration de l'Etat de droit, le respect des droits de la femme, de l'enfance et des immigrés.

Les discussions maroco-britanniques porteront également sur les grands chantiers de développements, l'élargissement des libertés individuelles et collectives ainsi que sur la participation de la société civile dans la gestion de la chose publique à travers des institutions constitutionnelles.

CNDH: Yazami plaide à Londres

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a présenté mercredi à Londres les avancées réalisées par le Maroc en matière des droits de l'Homme et de démocratie participative.

Lors de ses rencontres tenues avec des responsables du ministère des Affaires étrangères et des parlementaires britanniques, toutes tendances confondues, le président du CNDH a donné un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Royaume pour la consécration de l'Etat de droit, le respect des droits de la femme, de l'enfance, des immigrés et des personnes handicapées.

Il a également rappelé les activités du Conseil, sa mission, ses attributions et les grands chantiers pionniers lancés par cette l'institution nationale chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme au Maroc.

M. El Yazami a remis à cette occasion à ces interlocuteurs britanniques des copies des rapports thématiques élaborés par le CNDH sur les actions entreprises à la faveur des droits de l'enfance, des étrangers vivant au Maroc, des femmes, des prisonniers, des malades mentaux, des personnes handicapées.

Le Conseil élabore aussi des rapports annuels sur la situation des droits de l'Homme qu'il présente devant les deux Chambres du parlement, a-t-il dit aux responsables britanniques, précisant que le CNDH dispose de treize commissions régionales, ce qui lui permet de suivre de très près la situation des droits de l'Homme dans les différentes régions du Royaume.

Le CNDH, a-t-il affirmé, peut intervenir par anticipation chaque fois qu'il s'agit d'un cas de tension qui pourrait aboutir à une violation individuelle ou collective des droits de l'Homme.

M. El Yazami a également évoqué les actions menées par le CNDH dans les provinces du Sud qui disposent de trois commissions régionales (Tan-Tan-Assa Zag/Laâyoune-Boujdour-Asmara/Dakhla-Awserd) pour défendre les droits humains des citoyens de cette région.

Ces commissions, a-t-il précisé, ont tenu le weekend dernier des réunions pour évaluer les mesures prises pour la promotion des droits de l'Homme dans cette région et élaborer un plan d'actions pour encourager la culture des droits humains, protéger les sites rupestre et préserver la culture hassanie.

Selon M. El Yazami, les responsables du Foreign Office ainsi que les députés et militants associatifs britanniques ont suivi "avec un grand intérêt" les réalisations accomplies par le CNDH, affirmant que le Maroc peut s'enorgueillir d'avoir emprunté, depuis des années déjà, le chemin de la reconnaissance et de la protection des droits de l'Homme avec en prime la consolidation d'un Etat de droit.

http://www.lnt.ma/actualites/cndh-yazami-plaide-a-londres-98776.html

«Consécration de l'identité plurielle» Essabar expose à Genève l'apport du CNDH

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Essabar, intervenait, à Genève, lors d'un débat interactif avec la rapporteuse spéciale chargée des droits culturels.

Le secrétaire général du CNDH, Mohamed Essabar, a mis en évidence mercredi à Genève l'apport de l'institution nationale à la consécration de l'identité plurielle et multidimensionnelle du Maroc.

Cette contribution du CNDH à la promotion de la scène culturelle a fait l'objet d'un exposé du secrétaire général lors d'un débat interactif avec la rapporteuse spéciale chargée des droits culturels, Farida Shaheed.

«Des progrès notables ont pu être réalisés sur la scène culturelle dans le contexte de la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution», a déclaré Essabar, à la MAP, à l'issue de cette séance.

Il a cité parmi ces actions la contribution du conseil à la création de musées, de l'institution «Archives du Maroc» et à la mise en place d'un master de l'Histoire du Maroc, sans oublier son effort au service de la promotion de la culture amazighe.

Selon le secrétaire général, le CNDH a formulé une série de recommandations à l'attention du gouvernement en vue d'accélérer la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles en lien avec les droits culturels et la création de l'Institut national de la culture et des langues.

Au cours de son actuelle session, le Conseil des droits de l'Homme a été saisi d'un rapport de Farida Shaheed consacré aux processus mémoriels et au discours historique dans les sociétés divisées ou sortant d'un conflit.
Cette experte internationale a invité les Etats sortant de conflits à «s'engager dans des politiques mémorielles actives pour faire en sorte que les graves violations des droits de l'Homme ne se reproduisent plus».

La délégation du CNDH, composée de Essabbar et Houria Islami, membre du conseil, prend part à la réunion du Comité de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (11-14 mars).

«Le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) dans l'Examen périodique universel (EPU)», «le processus d'accréditation des institutions par le CIC» et «les principes de Belgrade sur la relation entre les institutions nationales des droits de l'Homme et les parlements» figurent parmi les thématiques phares de cette réunion.

http://www.lematin.ma/express/2014/-consecration-de-l-identite-plurielle--_essabar-expose-a-geneve-l-apport-du-cndh/198516.html

LES inspirations ÉCO
L'inspiration au quotidien

Le gouvernement fait le bilan de sa coopération avec le CNDH

Share Tweeter +1 0 J'aime Partager 0

Publié le 13-03-2014 à 09:47 Par : Leseco.ma

Le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, et son homologue de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, présenteront ce jeudi en conseil de gouvernement un exposé sur le bilan et les perspectives de la relation de coopération entre le gouvernement et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Il s'agit de l'un des points au programme du conseil de ce jeudi au menu duquel est inscrit également l'examen d'un projet de loi relatif à la justice militaire ainsi qu'un autre modifiant et complétant la loi relative aux organismes de placement en capital-risque. Par la suite, le conseil de gouvernement examinera l'accord, signé le 5 septembre 2013 à Rabat entre les gouvernements marocain et gabonais, relatif à la suppression de visas pour les passeports ordinaires et un projet de loi portant approbation dudit accord. Enfin, le dernier point inscrit à l'ordre du conseil sera réservé à l'examen des propositions de nomination à de hautes fonctions.

http://www.leseco.ma/economie/18453-le-gouvernement-fait-le-bilan-de-sa-cooperation-avec-le-cndh

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

de l'enfant.

1081/2

Le gouvernement fait le bilan de sa coopération avec le CNDH

Le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, et son homologue de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, présenteront ce jeudi en conseil de gouvernement un exposé sur le bilan et les perspectives de la relation de coopération entre le gouvernement et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Il s'agit de l'un des points au programme du conseil de ce jeudi au menu duquel est inscrit également l'examen d'un projet de loi relatif à la justice militaire ainsi qu'un autre modifiant et complétant la loi relative aux organismes de placement en capital-risque. Par la suite, le conseil de gouvernement examinera l'accord, signé le 5 septembre 2013 à Rabat entre les gouvernements marocain et gabonais, relatif à la suppression de visas pour les passeports ordinaires et un projet de loi portant approbation dudit accord. Enfin, le dernier point inscrit à l'ordre du conseil sera réservé à l'examen des propositions de nomination à de hautes fonctions.

Droits de l'Homme

M. El-Yazami présente à Londres les avancées démocratiques et politiques réalisées par le Maroc

Jeudi, 13 mars, 2014

Londres- Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El-Yazami, a présenté mercredi à Londres les avancées réalisées par le Maroc en matière de droits de l'Homme et de démocratie participative.

Lors de ses rencontres tenues avec des responsables du ministère des Affaires étrangères et des parlementaires britanniques, toutes tendances confondues, le président du CNDH a donné un aperçu général sur les réformes constitutionnelles et les efforts engagés par le Royaume pour la consécration de l'Etat de droit, le respect des droits de la femme, de l'enfance, des immigrés et des personnes handicapées.

Il a également rappelé les activités du Conseil, sa mission, ses attributions et les grands chantiers pionniers lancés par cette l'institution nationale chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme au Maroc.

M. El Yazami a remis à cette occasion à ces interlocuteurs britanniques des copies des rapports thématiques élaborés par le CNDH sur les actions entreprises à la faveur des droits de l'enfance, des étrangers vivant au Maroc, des femmes, des prisonniers, des malades mentaux, des personnes handicapées.

http://www.mapexpress.ma/actualite/m-el-yazami-presente-a-londres-les-avancees-democratiques-et-politiques-realisees-par-le-maroc/

حقوق الإنسان

السيد الصبار يستعرض بجنيف مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ الهوية التعددية

الأربعاء, 12 مارس, 2014

جنيف – استعرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، يوم الأربعاء بجنيف، مساهمة هذه المؤسسة الوطنية في ترسيخ الهوية التعددية والمتعددة الأبعاد للمغرب.

وأبرز السيد الصبار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعزيز المشهد الثقافي في عرض قدمه خلال نقاش تفاعلي مع المقررة الخاصة المكلفة بالحقوق الثقافية، فريدة شهيد.

وقال السيد الصبار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء عقب هذه الجلسة إنه "تم إحراز تقدم ملحوظ في المشهد الثقافي في سياق تنزيل مقتضيات الدستور الجديد".

واستعرض السيد الصبار، من بين هذه المنجزات، مساهمة المجلس في إنشاء المتاحف ومؤسسة "أرشيف المغرب" وخلق ماجستير في تاريخ المغرب، فضلا عن جهوده من أجل النهوض بالثقافة الأمازيغية.

وقد أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حسب أمينه العام، عددا من التوصيات قدمها للحكومة بهدف الإسراع في تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية، وخلق المعهد الوطني للثقافة واللغات.

وقدمت السيدة شهيد، أمام مجلس حقوق الإنسان تقريرا حول مسلسل الذاكرة والخطاب التاريخي في المجتمعات المنقسمة أو الخارجة من النزاع.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC/

MARIAGE DES MINEURS: LE PJD ET LE PPS À COUTEAUX TIRÉS

Par Meriama Moutik le 12/03/2014 à 21h33 (mise à jour le 12/03/2014 à 21h37)

© Copyright : Brahim Taougar le360

Kiosque360. Le gouvernement divisé au sujet de la révision de l'article de loi relatif au mariage des mineurs.

La révision de l'article 20 du code de la famille relatif au mariage des mineurs provoque une crise au sein de la majorité, avancent plusieurs quotidiens de ce jeudi 13 mars, plus particulièrement entre le PJD et le PPS. A en croire Annass, le parti de la lampe propose que l'âge du mariage légal soit fixé à 16 ans. Et de préciser que le PJD compte interpeller à ce sujet le Conseil supérieur des oulémas. Quant au parti du livre, il préfère saisir le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), lit-on sur Al Ahdath Al Maghribiya et Al Khabar.

Citée par Al Khabar, Aziza El Kandoussi, parlementaire PJDidiste, déclare que "le mariage des mineures est une atteinte aux droits de l'enfant" en précisant que "le processus d'évoultion des mœurs prend du temps". Nouzha Skalli, ancienne ministre de la Famille et de la solidarité (PPS), tranche en soulignant que la "diminuation de l'âge légal du mariage portera atteinte aux acquis du Maroc dans le domaine des droits de l'homme."

Le PJD seul contre tous

A en croire Akhbar Al Yaoum, l'argument phare du PJD relèverait du besoin d'adapter la loi à la réalité culturelle et de "mettre un terme aux mariages illégaux". De son côté, le PPS ne compte pas faire de concessions et mobilise la classe politique. A ce propos, Annass avance que le parti de Benabdellah bénéficie du soutien de tous les partis de l'opposition (PAM, UC, USFP, Istiqlal). On apprend que le parti de Chabat ne voit pas la nécessité de recourir à l'arbitrage d'une quelconque institution, estimant que la commission de justice, de législation et des droits de l'homme, relevant de la Chambre des représentants, a suffisamment d'expertise pour trancher sur ce projet de révision de l'article 20 du code de la famille. Encore faut-il que le gouvernement adopte une attitude cohérente au sujet de cette refonte très attendue par la société civile. En cherchant à impliquer le Conseil des oulémas, le PJD ne veut pas assumer pleinement sa décision. Le bras de fer autour de cette refonte montre à quel point les composantes du gouvernement Benkirane ne parlent pas d'une seule voix.

http://www.le360.ma/fr/politique/mariage-des-mineurs-le-pjd-et-le-pps-a-couteaux-tires-11251

Plan d'action national pour l'enfance: Sebbar plaide pour la mise en en œuvre

«Nécessité d'encourager et d'appuyer les efforts des associations de la société civile œuvrant dans le domaine de la protection de l'enfance et la promotion de ses droits», Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a plaidé samedi à Ifrane, pour la mise en en œuvre du Plan d'action national pour l'enfance 2006-2015 et la garantie de l'obligation de la scolarisation des enfants jusqu'à l'âge de 16 ans.

Intervenant lors d'un congrès initié par le mouvement «Tofola Chaabia», Sebbar a souligné la nécessité d'encourager et d'appuyer les efforts réalisés par les associations de la société civile œuvrant dans le domaine de la protection de l'enfance et la promotion de ses droits.

Evoquant les mesures préventives destinées à limiter les cas de violences à l'égard des enfants, le SG du CNDH a appelé à l'élaboration d'une politique nationale globale et intégrée pour la protection des enfants contre toutes les formes de violence. La lutte contre la violence à l'égard des enfants est un sujet d'actualité par excellence eu égard à la dynamique continue et des efforts consentis par le Maroc dans les divers domaines relatifs au renforcement des Droits de l'homme en général et droits de l'enfant en particulier, a-t-il ajouté. Sebbar a, également, salué l'adhésion efficace de la société civile dans les grands chantiers du pays, comme en témoigne, selon lui, ce congrès initié par le mouvement «Tofola Chaabia» et qui réunit des chercheurs éminents du Maroc et de l'étranger. Il a, aussi, préconisé le renforcement des actions de sensibilisation en la matière ciblant les différentes couches de la société et la généralisation à l'inscription des enfants au registre de l'état civile afin d'assurer un meilleur contrôle scolaire.

Le traitement de la question de la violence contre les enfants est tributaire aussi bien de l'augmentation des moyens destinés à assurer leur protection que de la promotion de la culture des droits de l'enfant et la sensibilisation au sein de tous les établissements sociaux.

De son côté, le SG du mouvement «Tofola Chaabia», Abdelilah Hassanine, a donné un aperçu sur le programme de l'association qui s'étend sur deux années à travers l'organisation de conférences et de rencontres régionales tout en mettant en avant l'importance des conventions et protocoles internationaux visant la protection de l'enfance contre la violence. Il a, également, fait savoir que les enfants démunis sont les plus exposés à la violence, dont les handicapés, les enfants migrants, les enfants abandonnés dans les centres sociaux et ceux qui ont quitté l'école.

Mettant en valeur l'arsenal juridique et législatif destiné à assurer la protection des enfants contre la violence, Hassanine a préconisé la mise en place d'une stratégie nationale globale, conformément aux orientations du Fonds des Nations unies pour l'enfance (Unicef).

Cette rencontre initiée en partenarial avec l'Université Al Akhawayn, le CNDH et le ministère de la jeunesse et du sport, s'articule autour de plusieurs axes, dont tables-rondes sur «La lutte contre la violence à l'égard des enfants dans les conventions internationales : les critères et les mécanismes» et «La violence contre les enfants en situation d'handicap : le cas du Maroc». La séance d'ouverture de cette rencontre a été marquée par hommage rendu à des femmes membres du mouvement «Tofola Chaabia» pour leurs louables actions.

http://monasso.ma/34357-plan-daction-national-pour-lenfance-sebbar-plaide-pour-la-mise-en-en-oeuvre/

Prix Allal El Fassi 2015 : «Les Droits de l'Homme au Maroc entre universalité et spécificité»

«Nécessité d'encourager et d'appuyer les efforts des associations de la société civile œuvrant dans le domaine de la protection de l'enfance et la promotion de ses droits», Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a plaidé samedi à Ifrane, pour la mise en en œuvre du Plan d'action national pour l'enfance 2006-2015 et la garantie de l'obligation de la scolarisation des enfants jusqu'à l'âge de 16 ans.

Intervenant lors d'un congrès initié par le mouvement «Tofola Chaabia», Sebbar a souligné la nécessité d'encourager et d'appuyer les efforts réalisés par les associations de la société civile œuvrant dans le domaine de la protection de l'enfance et la promotion de ses droits.

Evoquant les mesures préventives destinées à limiter les cas de violences à l'égard des enfants, le SG du CNDH a appelé à l'élaboration d'une politique nationale globale et intégrée pour la protection des enfants contre toutes les formes de violence. La lutte contre la violence à l'égard des enfants est un sujet d'actualité par excellence eu égard à la dynamique continue et des efforts consentis par le Maroc dans les divers domaines relatifs au renforcement des Droits de l'homme en général et droits de l'enfant en particulier, a-t-il ajouté. Sebbar a, également, salué l'adhésion efficace de la société civile dans les grands chantiers du pays, comme en témoigne, selon lui, ce congrès initié par le mouvement «Tofola Chaabia» et qui réunit des chercheurs éminents du Maroc et de l'étranger. Il a, aussi, préconisé le renforcement des actions de sensibilisation en la matière ciblant les différentes couches de la société et la généralisation à l'inscription des enfants au registre de l'état civile afin d'assurer un meilleur contrôle scolaire.

Le traitement de la question de la violence contre les enfants est tributaire aussi bien de l'augmentation des moyens destinés à assurer leur protection que de la promotion de la culture des droits de l'enfant et la sensibilisation au sein de tous les établissements sociaux.

De son côté, le SG du mouvement «Tofola Chaabia», Abdelilah Hassanine, a donné un aperçu sur le programme de l'association qui s'étend sur deux années à travers l'organisation de conférences et de rencontres régionales tout en mettant en avant l'importance des conventions et protocoles internationaux visant la protection de l'enfance contre la violence. Il a, également, fait savoir que les enfants démunis sont les plus exposés à la violence, dont les handicapés, les enfants migrants, les enfants abandonnés dans les centres sociaux et ceux qui ont quitté l'école.

Mettant en valeur l'arsenal juridique et législatif destiné à assurer la protection des enfants contre la violence, Hassanine a préconisé la mise en place d'une stratégie nationale globale, conformément aux orientations du Fonds des Nations unies pour l'enfance (Unicef).

Cette rencontre initiée en partenariat avec l'Université Al Akhawayn, le CNDH et le ministère de la jeunesse et du sport, s'articule autour de plusieurs axes, dont tables-rondes sur «La lutte contre la violence à l'égard des enfants dans les conventions internationales : les critères et les mécanismes» et «La violence contre les enfants en situation d'handicap : le cas du Maroc». La séance d'ouverture de cette rencontre a été marquée par hommage rendu à des femmes membres du mouvement «Tofola Chaabia» pour leurs louables actions.

http://monasso.ma/34357-plan-daction-national-pour-lenfance-sebbar-plaide-pour-la-mise-en-en-oeuvre/

La justice militaire à l'ordre du jour du conseil de gouvernement

Mercredi 12 mars 2014 à 13h54

Réagir Classer PDF Imprimer

Traduction

Fourni par Google Traduction

Share 0 Tweet 0 Share 0 Google + 0

Le conseil de gouvernement qui se réunira jeudi (10h30), sous la présidence du chef de gouvernement Abdelilah Benkirane, examinera un projet de loi relatif à la **justice militaire** et un autre modifiant et complétant la loi relative aux **organismes de placement en capital-risque**.

Par la suite, le conseil examinera un accord, signé le 5 septembre 2013 à Rabat entre le gouvernement marocain et le gouvernement du Gabon, relatif à la **suppression de visas** pour les passeports ordinaires et d'un projet de loi portant approbation dudit accord, avant de suivre un exposé des ministres de l'Intérieur et de la Justice et des libertés relatif au bilan et perspectives de la relation de coopération entre le gouvernement et le **Conseil national des droits de l'Homme**.

Le conseil examinera aussi des propositions de nomination à de hautes fonctions, conformément aux dispositions de l'article 92 de la Constitution.

http://www.medias24.com/A-suivre/9908-La-justice-militaire-a-l-ordre-du-jour-du-conseil-de-gouvernement.html